الأمم المتحدة S/2015/503

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2015
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وبوروندي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/162)، بأن المجلس قد قرَّر إيفاد بعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا (الاتحاد الأفريقي) وبوروندي في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥. ولقد اشترك في قيادة البعثة كل من إسماعيل أبراو غسبار مارتنز،الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، وفرانسوا دولاتر، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة. ولقد انضمت إليهما سامنتا باور، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، في قيادة الجزء المتعلق بالزيارة إلى بوروندي. وترد في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير أسماء الأشخاص الذين تألفت منهم البعثة وكذلك اختصاصاتها.

ثانيا - جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف - معلومات أساسية

٢ - كانت بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى هي أول زيارة يقوم بها المجلس إلى هذا البلد. وهدفها في المقام الأول هو تقييم الحالة على أرض الواقع قبل أقلٍّ من عام على اعتماد القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الذي قضى فيه مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة). والهدف من بعثة مجلس الأمن تقييم التقدم المحرز في المجالات الرئيسية المشمولة في القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، ولا سيما العملية السياسية، والحالة الأمنية، وإعادة بسط سلطة الدولة، وحماية المدنيين، والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان،

15-11165 (A) 240715 310715

الرجاء إعادة استعمال الورق

والتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة ونزع سلاحها، وإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن نشر بعثة الأمم المتحدة والتقدم المحرز في تنفيذ المهام المنوطة بها. وأتاحت الزيارة للمجلس الفرصة لكي يؤكد مجددا للمحاورين في جمهورية أفريقيا الوسطى دعوته من أجل حماية المدنيين وتنفيذ اتفاق برازافيل، وخصوصا عقد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية وإجراء انتخابات بطريقة شاملة للجميع وشفافة.

باء - الاجتماعات التي عُقدت في بانغي

٣ - استمع أعضاء المجلس، لدى وصولهم إلى بانغي في ١٢ آذار/مارس، إلى إحاطات مفصَّلة قدَّمتها قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، وإلى إحاطة قدَّمها منسِّق الشؤون الإنسانية بالنيابة بشأن الحالة الإنسانية المريعة في جميع أنحاء البلد. وسُلِّط الضوء أيضا على الأخطار الجسيمة التي تحدق بالمدنيين واستمرار احتلال مناطق شاسعة في شرق البلد على يد الجماعات المسلحة. واستمع المجلس إلى إحاطة قدَّمتها بعثة الأمم المتحدة بشأن تحسُّن الحالة الأمنية في بانغي والجهود الرامية إلى تعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عمليات طرد الجماعات المسلحة التي تحتلُّ بلدات رئيسية وإعادة نشر السلطات الحكومية المحلية والدرك في تلك المناطق. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة بشأن الجهود التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين والمجتمعات المحلية المعرَّضة للخطر، مع التركيز على النساء والأطفال والمشرَّدين داخليا. وقدَّم عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إحاطة إلى المجلس بشأن الديناميات الداخلية والإقليمية المحيطة بالعملية السياسية وسلَّط الضوء على التحديات الحاسمة من قبيل إنشاء جيش جمهوري يمثل الجميع، والحاجة الملحة إلى المضي قدما في عملية الانتعاش الاقتصادي، وأهمية التصدي للتهميش حرصا على ضمان الاستقرار الطويل الأجل. وسنحت لأعضاء المجلس أيضا فرصة الاجتماع بأفراد فريق الأمم المتحدة القطري وأعضاء السلك الدبلوماسي في بانغي ومناقشة مختلف القضايا معهم.

٤ - وفي ١٣ آذار/مارس، اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع كاترين سامبا - بانزا، رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، والوزراء الرئيسيين في الحكومة الانتقالية بمن فيهم وزراء الخارجية، والمصالحة، والمالية، والشؤون الاجتماعية، والعدل، والمدعي العام. وشارك ديودوني كومبو يايا، رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، في الاجتماع الذي عُقد مع رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية. واجتمعت البعثة أيضا مع ألكسندر - فردينان نغيندي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي وأعضاء البرلمان الانتقالي. وقام أعضاء المجلس بزيارة مخيم بيتر فيفي بانغي وتحدثوا

إلى المشرَّدين داخليا في الموقع. واجتمعوا أيضا مع ممثلي المجتمع المدني في العاصمة، بما في ذلك المنبر الديني الذي يضمُّ عمر كوبينيلاياما، إمام بانغي، والقسّ جيركويا ميسيبانغو. وقاموا أيضا بزيارة إلى عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاريس في مقرّيهما، واستمعوا إلى إحاطة قدَّمها قائد كل من العمليتين.

جيم - القضايا الرئيسية التي أثيرت خلال الاجتماعات التي عقدت مع رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء والوزراء والمجلس الوطني الانتقالي والمجتمع المدني

١ - العملية السياسية

٥ - أكد أعضاء مجلس الأمن مجددا، في اجتماعهم مع رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، دعمهم القوي للعملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعوا إلى تنفيذ عملية برازافيل، ولا سيما عقد منتدى بانغي وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ودعا المجلس رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية إلى ضمان سير العملية السياسية بطريقة شاملة للجميع وشفافة وتنطوي على مشاركة النساء والمشرَّدين داخليا واللاجئين. وأشاد أعضاء المجلس ببعثة الأمم المتحدة لما تبذله من جهود من أجل دعم العملية الانتقالية وأبلغوا رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية بأن المجلس ينظر حاليا في زيادة موارد البعثة لكي تتمكن من مواصلة دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشاد أعضاء المجلس أيضا بالقوات الدولية (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية سانغاريس، وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى) فضلا عن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الدعم الدولية)، لمنعها وقوع إبادة جماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦ - وأكدت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية لأعضاء مجلس الأمن أن العملية السياسية ستظل تدار على نحو يشمل جميع الأطراف تماما. وأشارت إلى التقدم الذي أحرز العام الماضي في عدد من المجالات، بما في ذلك الحالة الأمنية في بانغي، وإعادة نشر ممثلي الحكومة في بعض المناطق، وعودة بعض المشرَّدين داخليا واللاجئين، ومكافحة الإفلات من العقاب. وذكرت أيضا أن هناك مسائل عديدة يتعين التصدي لها، وسلَّطت الضوء على التحديات المالية التي تواجهها السلطة الانتقالية لاختتام المرحلة الانتقالية بنجاح.

٧ - وشدَّدت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية على التزامها بعملية سياسية شاملة للجميع، وأبلغت مجلس الأمن بأن المشاورات المحلية اختتمت في جميع المحافظات الست عشرة وأكدت أهمية هذا الإنجاز، نظرا إلى أن هذه العملية أتاحت لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى

في جميع أنحاء البلد، ومن بينهم المشرَّدون داخليا واللاجئون في البلدان المجاورة، إسماع أصواتهم. وأبلغت رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية أعضاء المجلس بأن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا للنتائج الأولية للمشاورات، أعربوا عن القلق أساسا بشأن الأوضاع الأمنية ونزع السلاح والسلام والعدالة والتنمية الاقتصادية. وأكدت أن الأفرقة العاملة المواضيعية الأربعة التي أنشئت من أجل التحضير لمنتدى بانغي المتوقع عقده في نهاية نيسان/أبريل ستنظر في هذه المظالم. وأعربت أيضا عن قلقها بشأن نقص الموارد وأهابت بالمجتمع الدولي المساعدة في تمويل النتائج التي سيتمخَّض عنها منتدى بانغي.

٨ - ورحبَّت فئات المجتمع المدني بالمشاورات المحلية وبمنتدى بانغي المرتقب، وشدَّدت على تقديرها لما يقدِّمه المجتمع الدولي من دعم لضمان تقدُّم العملية السياسية على نحو يشمل الجميع. وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، حثَّت ممثلات المنظمات النسائية على زيادة إشراك المرأة في العملية السياسية وعملية المصالحة، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما يشمل الأعمال التحضيرية الجارية لعقد منتدى بانغي. وأعرب ممثلو المجتمع المدني أيضا عن انتقاداتهم لأي عمليات موازية قد تقوِّض العملية السياسية في البلد وتجعلها تحيد عن مسارها، وحثوا مجلس الأمن على ضمان مضي العملية الانتقالية قدما على نحو يتسم بالشفافية.

٢ - الانتخابات

٩ - وفيما يتعلق بالاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها، أبلغت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية مجلس الأمن بأن السلطات الانتقالية تبذل كلَّ ما بوسعها لعدم تمديد الفترة الانتقالية، ولكن الجدول الزمني الحالي للانتخابات يواجه تأخيرا بسبب قرار إجراء مشاورات محلية فضلا عن التحديات التشغيلية والمالية المطروحة، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل اللازم لتسجيل الناخبين. وردَّد رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات ورئيس المجلس الوطني الانتقالي هذا التصريح وطمأنا مجلس الأمن في الوقت نفسه إلى أنهما يركزان كافة جهودهما حاليا على العملية الانتخابية. وفيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات، أبلغ رئيس المجلس الوطني الانتقالي أعضاء مجلس الأمن بأنه يمكن إجراء الانتخابات واقعيا، حسب تقديره، في أوائل عام ٢٠١٦. وشدَّدت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية على أهمية إجراء الانتخابات على النحو الصحيح تفاديا للطعن بنتائجها واحتمال وقوع المزيد من أعمال العنف.

١٠ - وأشار ممثلو فئات المجتمع المدني في بانغي إلى أهمية بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد قبل إجراء الانتخابات، وذلك لضمان انتخابات حرة ونزيهة في ظل بيئة آمنة للسكان. وفي هذا الصدد، أشادت فئات المجتمع المدني بما تبذله بعثة الأمم المتحدة من جهود وبما تقدمه

من دعم للسلطات الانتقالية في استعادة وجود الدولة داخل بانغي وخارجها، ودعت إلى تنفيذ المزيد من العمليات المماثلة لتلك التي نُفِّذت في بريا في شباط/فبراير، لا سيما قبل إجراء الانتخابات.

١١ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لما أبدته من التزام بإجراء الانتخابات في موعدها، وشدَّدوا على ما يكتسبه ضمان بقاء هذه العملية شاملة جامعة للكل من أهمية. كما شدَّدوا على أهمية قيام السلطات الانتقالية بتركيز اهتمامها على إعادة نشر سلطة الدولة وبسطها في جميع أنحاء البلد، بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

٣ - نزع السلاح والأمن

١٢ - دعا أعضاء المجلس بحزم، في الاجتماعات التي عقدوها مع جميع المحاورين، كافة الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها دون إبطاء والمشاركة في العملية السياسية الجارية. وشُجِّعت الجماعات المسلحة على التعبير عن شواغلها من خلال منتدى بانغي والمشاركة في عملية نزع السلاح. وأشاد أعضاء المجلس بما بذلته بعثة الأمم المتحدة والقوات الدولية لتحسين الحالة الأمنية في بانغي، وشجَّعوا على مواصلة هذه الجهود لضمان تعزيز الأمن أيضا في المناطق، بما يشمل شرق البلد.

١٣ - وأبرزت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية التزام حكومتها بالتصدي لمسألة نزع السلاح وأشارت إلى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستكون من المسائل الرئيسية التي ستُبحث في منتدى بانغي. وأوضحت أنه لا بدَّ من التوصل إلى اتفاق عام بشأن شكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والنهج المتبع فيها، لكي تمضي السلطات الانتقالية قدما في تناول هذه المسألة. وشدَّدت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، مع التسليم في الوقت نفسه بأهمية إنشاء قوات أمنية تتسم بتمثيلها العرقي المتوازن وجدارتها المهنية، على ضرورة إعادة تأهيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادة تسليحها، وذلك حرصا على توفير الأمن للمواطنين.

١٤ - ولقد ردَّد معظم المحاورين في جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الرسالة، بمن فيهم فئات المجتمع المدني والمشرَّدون داخليا. وفي حين أعرب هؤلاء المحاورون على نطاق واسع عن تقديرهم بشأن الأثر الإيجابي لنشر بعثة الأمم المتحدة والقوات الدولية على الحالة الأمنية، فقد أكدوا مجددا أن هناك ضرورة ملحة لوجود جيش وطني يؤدي مهامه بفعالية من أجل دعم وضمان استتباب الأمن وتوفير السلامة والحماية للمدنيين. وأضافت المنظمات النسائية في بانغي أن النساء، إلى جانب الأطفال، ما زلن يعانين من هشاشة أوضاعهن ويطلبن مزيدا من الحماية، الأمر الذي يمكن أن تقدِّمه القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى جنبا إلى جنب مع بعثة

الأمم المتحدة. وأكد رئيس المجلس الوطني الانتقالي لأعضاء مجلس الأمن أن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، فور إعادة إنشائها، ستكون متوازنة عرقيا وإقليميا وستخضع لآليات الرقابة الديمقراطية. واقترح أعضاء المجلس أن توجِّه رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية عناية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، في ضوء الحظر المفروض على الأسلحة، إلى طلبات توفير المعدات لقوات الأمن الوطنية.

١٥ - ووجهت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية أيضا نداء من أجل استئناف عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تعزيز دخل السلطات الانتقالية والحكومة المنتخبة المقبلة وقدرتها على الاكتفاء الذاتي. غير أن فئات المجتمع المدني أعربت عن تردّدها بشأن توقيت ذلك، مؤكدة ضرورة بسط سلطة الدولة واستتباب الأمن في تلك المناطق أولا لمنع الجماعات المسلحة من المضي في الاستفادة من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٤ - التدابير المؤقتة العاجلة ومكافحة الإفلات من العقاب

١٦ - شدَّد أعضاء مجلس الأمن على مكافحة الإفلات من العقاب بوصفها من أهم التحديات المطروحة أمام تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أثنى أعضاء المجلس على رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية لأخذها بزمام الأمور فيما يتعلق بشؤون العدالة، كما أثنوا على السلطات الانتقالية لتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية، لا سيما في نقل قائد جيش الرب للمقاومة، دومينيك أونغوين، إلى لاهاي. وشدَّد المجلس على الحاجة الملحة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وأهاب بالمجلس الوطني الانتقالي إقرار قانون المحكمة الجنائية الخاصة دون تأخير. وأعربت فئات المجتمع المدني، وبخاصة ممثلات المنظمات النسائية والزعماء الدينيون، عن نفس الرأي، وأشارت إلى أن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة وبدء أعمالها سيبعثان رسالة قوية بشأن مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

١٧ - وأكدت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية لأعضاء مجلس الأمن أن الجهود ما فتئت تُبذل من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة منذ توقيع مذكرة إعلان النوايا بشأن التدابير المؤقتة العاجلة. وأبلغ رئيس المجلس الوطني الانتقالي مجلس الأمن بأن مشروع القانون سيعتمد خلال الدورة العادية للمجلس الوطني الانتقالي في شهر آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية من المجتمع الدولي مزيدا من الدعم في بناء قدرات سلسلة الإجراءات الجنائية وشكرت الأمم المتحدة على الدعم الذي قدمته في اعتقال مرتكبي الجرائم الخطيرة وإخضاعهم للمساءلة. كما وجهت نداء إلى أعضاء مجلس الأمن لإضافة

مزيد من الأسماء إلى قائمة الجزاءات التي وضعتها وتتعهدها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكفالة أن الأشخاص الخاضعين للجزاءات المحددة الأهداف لا يتنقلون بحرية في انتهاك لنظام الجزاءات.

٥ - عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاريس

١٨ - قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية وعملية سانغاريس في مقرّيهما في بانغي واستمعوا إلى إحاطة قدَّمها قائد كل منهما. وأثنى أعضاء المجلس على القوات الدولية لما تؤديه من دور حاسم في تعزيز الأمن وحماية المدنيين، وفي سدِّ الفجوة قبل نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقرَّ المجلس بما ستضطلع به بعثة الأمم المتحدة من مهام وما ستواجهه من تحديات إضافية بعد رحيل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقليص قوام عملية سانغاريس، وأهاب ببعثة الأمم المتحدة والقوات الدولية أن تكفلا سلاسة الانتقال وتسليم المهام، مع التركيز بشكل خاص على ضمان استمرار حماية المجتمعات المحلية المعرَّضة للخطر. ورحَّب أعضاء المجلس أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي إنشاء بعثة عسكرية استشارية لمدة عام واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وشدَّدوا على أهمية التنسيق الوثيق في هذا الصدد بين بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة.

٦ - الحالة الإنسانية

١٩ - كرَّر أعضاء مجلس الأمن الإعراب لجميع محاوريهم عن قلقهم العميق إزاء الحالة الإنسانية المريعة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعربوا عن الأمل في أن يتمكن قرابة ٤٤٠ ٠٠٠ من المشرَّدين داخليا وما يزيد عن ٤٢٥ ٠٠٠ من اللاجئين في البلدان المجاورة من العودة في وقت قريب، وأضافوا أن من المهم تناول هذه المسألة في منتدى بانغي. وأثناء الاجتماع مع رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية، أعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء ظروف عيش أكثر من ٣٦ ٠٠٠ شخص، أغلبهم من المسلمين المحاصرين في سبعة جيوب في جميع أنحاء البلد. وأثيرت مع رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية حالة نحو ٥٠٠ من الفولانيين المشرَّدين داخليا في يالوكي، مع توجيه نداء لضمان تمتع الأسر والأفراد بحقهم في حرية التنقل وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٢٠ - وقد أعرب كل من رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية والوزراء وممثلي المجلس الوطني الانتقالي عن القلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة السائدة في البلد وطلبوا إلى المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة. وأبرزت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطة الانتقالية يتمثل في الافتقار إلى الأموال والموارد اللازمة للتصدي لمشاكل الفقر والأزمات الاجتماعية التي تشكل أساس النزاع. كما أكدت أنه من السهل التلاعب بالآلاف من الشباب، حين يكونون عاطلين عن العمل، ودفعهم إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة واللجوء إلى اللصوصية والعنف. وفيما يتعلق بمسألة يالوكي، أشارت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية أنها لا تؤيد نقل هؤلاء المشرَّدين داخليا إلى مكان آخر وأنها تفضل التركيز على تحسين ظروف عيشهم؛ والجهود تبذل حاليا في هذا الصدد بمساعدة الأفرقة العاملة في المجال الإنساني. وأشارت فئات المجتمع المدني إلى أن المدنيين لا يزالون في حاجة إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي والسلطات الانتقالية، وذلك على الرغم من قيام المنظمات غير الحكومية بأعمال جديرة بالثناء في التعامل مع الحالة الإنسانية ومساعدة أشدّ الناس ضعفا.

٢١ - وزار أعضاء مجلس الأمن أيضا موقع بيترفي في بانغي، الذي لجأ إليه ما يزيد عن ٣٠٠ من المشرَّدين داخليا هربا من أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وظلوا فيه منذ ذلك الحين نظرا لاستمرار انعدام الأمن. وقال العديد من الناس لأعضاء المجلس إنهم يعيشون في أماكن قريبة ولكنهم لا يستطيعون العودة بسبب شدة انعدام الأمن. وأضاف آخرون أن منازلهم هُدمت وحثوا الأمم المتحدة على أن تقدم لهم المساعدة لإصلاحها من أجل تيسير عودتهم. وأكد أعضاء المجلس للمقيمين في موقع بيترفي أن مسألة عودة المشرَّدين داخليا واللاجئين تحتل الصدارة في جدول أعمال المجلس. كما أشاروا إلى أن المجلس سيواصل تقديم الدعم إلى السلطات الانتقالية والأفرقة العاملة في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة وحثها على مساعدة المدنيين النازحين لضمان عودتهم إلى منازلهم بما يمكن من السرعة والأمان.

٧ - الاجتماعات التي عُقدت في بريا

٢٢ - في ١٢ آذار/مارس، زار أعضاء مجلس الأمن مدينة بريا في محافظة كوتو العليا واجتمعوا مع المسؤولين الإداريين، بمن فيهم العمدة، والمحافظ ونائبه، فضلا عن أفراد من المجتمع المدني. وعُقد الاجتماع في مقر بلدية بريا الذي تم مؤخرا تحريره من عناصر ائتلاف سيليكا السابق التي كانت تحتله. وأتاح الاجتماع لأعضاء المجلس فرصة الاستماع إلى مسؤولي الإدارة المحلية والمجموعات النسائية وممثلي الشباب وأفراد من ائتلاف سيليكا السابق

وغيرهم، الذين تحدثوا عن آثار النزاع وتحسُّن الأوضاع في أعقاب نشر بعثة الأمم المتحدة. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة مفصَّلة عن الجهود التي تبذلها البعثة من أجل إعادة بسط سلطة الدولة في بريا، بما في ذلك المساعدة على عودة الموظفين الحكوميين المحليين وأفراد الدرك. وزاروا كذلك أحد مشاريع البناء الكثيفة العمالة في بريا، وهو مشروع صمَّمته بعثة الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ المادة ٤ من اتفاق برازافيل من أجل تشغيل الشباب المعرَّضين للخطر والنساء والمقاتلين السابقين وتوفير فرص العمل لهم. كما زار أعضاء المجلس معسكر الوحدة الكمبودية التابعة لبعثة الأمم المتحدة وتلقوا إحاطة من قائد القوة بشأن جهود البعثة الرامية إلى تسيير دوريات أكثر مرونة واستباقية. واستمعوا أيضا إلى التقييم السياسي الذي قدَّمه رئيس مكتب بعثة الأمم المتحدة في بريا بشأن الحالة في المحافظة والجهود المتواصلة لحماية المدنيين. وحضر الاجتماعَ أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية في بريا، الذين حثُّوا المجلس على صون استتباب الأمن وحماية المدنيين بصفتهما أولويتين رئيسيتين لبعثة الأمم المتحدة.

٢٣ - وأشار العمدة إلى أن الوضع الأمني لا يزال هشا على الرغم من طرد عناصر ائتلاف سيليكا السابق من المباني الحكومية. وأضاف ممثلون عن لجنة الحكماء أن ضواحي المدينة لا تزال غير آمنة تماما بالنسبة للسكان على الرغم من أن مركزها أصبح الآن أكثر أمنا، وردَّدت ممثلات المجموعات النسائية نفس الرأي. وأعرب العمدة عن قلقه إزاء استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين وشدَّد على ضرورة نزع سلاح تلك الجماعات بصورة منهجية. وأبرز العمدة أهمية التعليم بالنسبة للشباب والمساعدة على عودة السلطات المحلية لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. واتفق جميع ممثلي المجتمع المدني مع العمدة حول هذه النقطة، بمن فيهم النساء والشباب، وشدَّدوا على أن إيجاد فرص عمل للشباب ضرورة ملحة من أجل تفادي عودتهم إلى حمل السلاح وتعاطي اللصوصية. وشدَّدت ممثلات المجموعات النسائية أيضا على أهمية بدء عمليات المصالحة وضرورة إنهاء الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة. وقدمت لجنة التوعية إحاطة بشأن نجاح واستمرار جهود المصالحة الدينية في بريا، التي تجمع بين المسلمين والمسيحيين في المساجد والكنائس. وفي حين أكد أعضاء ائتلاف سيليكا السابق للمجلس اعترافهم بالحكومة المركزية والتزامهم السياسي بإحراز تقدُّم في إحلال السلام، فقد ذكروا أنهم ينتظرون الآن من السلطات الانتقالية أن تتخذ الخطوة التالية للاتصال بهم وضمان بيئة مواتية للحوار والمصالحة.

٢٤ - وشكر أعضاء مجلس الأمن الإدارة المحلية والمجتمع المدني على ما أعربوا عنه من آراء صريحة وأكدوا لهم أن رسائلهم قد وصلت. وأعرب المجلس عن تأييده التام لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وسط التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد، بما فيها ما يتعلق بالأمن وبسط

سلطة الدولة والتعليم والانتعاش الاقتصادي، وأثنى على الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة التوعية في بريا من أجل تحقيق المصالحة. وأشاد أعضاء المجلس بالبعثة لما تبذله من جهود من أجل استتباب الأمن وإعادة بسط سلطة الدولة في بريا، كما أعربوا عن فائق تقديرهم للمنظمات غير الحكومية على ما تقوم به من أعمال هامة.

ثالثا - إثيوبيا (الاتحاد الأفريقي)

٢٥ - في ١٢ آذار/مارس، زار أعضاء مجلس الأمن أديس أبابا لإجراء مشاوراتهم السنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. واشتركت في رئاسة تلك المشاورات كل من فرنسا بصفتها تترأس مجلس الأمن وناميبيا بصفتها تترأس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال شهر آذار/مارس. ولم تحضر ليبيا، وهي عضو في مجلس السلم والأمن، هذا الاجتماع. وعلى الرغم من طول جدول الأعمال وتعدُّد المتكلمين في إطار كل بند من بنوده، مما لم يتح وقتا كافيا لإجراء مناقشة تحاورية، كان جو الاجتماع إيجابيا إلى حد كبير. وبعد الجلسة، حضر أعضاء المجلسين حفل عشاء غير رسمي أقامته حكومتا فرنسا وناميبيا في مقر إقامة سفير ناميبيا.

٢٦ - وخلال الجلسة الافتتاحية، رحبَّت ناميبيا، بصفتها تترأس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بالفرصة المتاحة لإجراء تبادل صريح للآراء، مع الإشارة إلى أن سنة ٢٠١٥ تتسم بأهمية خاصة لعدة أسباب، منها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واقترحت ناميبيا أن يستعرض المجلسان بياناتهما المشتركة السابقة لتقييم التقدم المحرز في الشراكة القائمة بينهما والنظر في آخر الابتكارات، بما في ذلك التداول بالفيديو بين رئيسي المجلسين كل شهر، وتواصلهما بشأن جدولَيْ أعمالهما، والقيام بزيارات مشتركة. وأفادت فرنسا أن مجلس الأمن يدرك ''القيمة المضافة'' لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نظرا لقربه من بلدانٍ تشهد نزاعاتٍ وعلاقته بها، وشدَّدت على أن الشراكة بين المجلسين تزداد فعالية يوما عن يوم، مضيفة أن حضور هايليمنكريوس، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، يعدُّ مثالا على التنسيق في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام.

٢٧ - وأشاد السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، بتطور العلاقة بين المجلسين وأوصى بأن يعقدا حلقة دراسية مخصَّصة عن تعزيز الشراكة على هامش مشاوراتهما المقبلة، وشدَّد على ضرورة التركيز بالأخص على منع نشوب النزاعات. وشكر

الأمم المتحدة على دورها في التصدي لفيروس إيبولا. وانتقل للحديث عن جدول الأعمال، فقال إنه لا بدَّ من التصدي للجماعات الإرهابية كتنظيم بوكو حرام ”بكل ما أوتينا من قوة“، ودعا إلى أن يقدِّم المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الدعم الفوري والمستدام إلى بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بجنوب السودان، قال إن الاتحاد الأفريقي يعتزم أن يعزِّز الدعم الذي يقدِّمه وأن يفعِّل لجنة رؤساء الدول المخصَّصة في الأيام المقبلة. وركَّزت الملاحظات التي أبداها الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي على هذين البندين نفسهما من جدول الأعمال وعلى الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ذكرت جمهورية تنزانيا المتحدة، نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان جنبا إلى جنب، وأشارت إلى اشتراكهما في عضوية آلية الإشراف الإقليمية المعنية بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وإلى اشتراكهما في الاجتماع الأول للجهات الضامنة للإطار المذكور. وأكدت أهمية القضاء على القوات الهدَّامة التي تشنُّ عملياتها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بعد أن أخلَّت بالتزامها بنزع سلاحها طوعا في أجل أقصاه ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وشدَّدت جمهورية تنزانيا المتحدة كذلك على ضرورة قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه السرعة بتسوية خلافاتهما وشنِّ عمليات عسكرية مشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقد أيَّدت هذا الرأي كل من أنغولا وفرنسا ونيوزيلندا نيابة عن مجلس الأمن. ورحَّبت جمهورية تنزانيا المتحدة بفكرة تنظيم المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى ودعت البنك الدولي إلى صرف المبلغ الذي أعلن سابقا أنه سيقدِّمه لدعم إطار السلام والأمن والتعاون وقيمته بليون دولار. ودعت جمهورية تنزانيا المتحدة إلى إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية، وأيدتها فرنسا في دعوتها هذه. وشدَّدت أنغولا على ضرورة احترام حقوق الإنسان ومساءلة منتهكيها، إضافة إلى المسارعة بتنفيذ إعلانيْ نيروبي في إطار حوار كمبالا، ولا سيما فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين لحركة ٢٣ مارس. وأبلغت فرنسا ونيوزيلندا بأن من المقرَّر أن يمدِّد مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية الشهر، وأعربتا عن رغبتهما في أن تؤدي البعثة دورا أهم في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحماية المدنيين، والجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. واقترحت نيوزيلندا أن ينظر مجلس الأمن في آليات الإشراف عند تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشدَّدت على أن مسؤولية أخذ آراء

البلدان المساهمة بقوات في الاعتبار تقع على عاتق المجلس. ولم يتم التطرق مباشرة للحالة في بوروندي في سياق هذا البند من جدول الأعمال.

٢٩ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، أشادت غينيا الاستوائية، نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاريس لتهيئة الظروف المواتية لانتقال تدريجي، وذكرت أن مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي يؤيد بعثة الأمم المتحدة تأييدا تاما، وحذَّرت المخربين المحتملين، ولا سيما ائتلاف سيليكا السابق وعناصر ميليشيا ''أنتي بالاكا''، من مغبة إرباك عملية الانتقال هذه. وحثت غينيا الاستوائية سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على كفالة إجراء الانتخابات بحلول ١٥ آب/أغسطس عام ٢٠١٥، وشجَّعت المجتمع الدولي على حشد الموارد لهذا البلد، معربة عن تأييدها للدور التنسيقي الذي يضطلع به فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشادت تشاد وفرنسا ونيجيريا، نيابة عن مجلس الأمن، بمساهمات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاريس، وشدَّدت على ضرورة أن تبلغ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى كامل قدراتها، ولا سيما مع السحب التدريجي لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وربما لعملية سنغاريس كذلك. وقالت فرنسا إن مجلس الأمن ينظر في ما إذا كان بالإمكان تعزيز وجود قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وأكدت تشاد ونيجيريا ضرورة أن يكون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى القوام اللازم لتوفير الأمن. ورحَّبت فرنسا بالجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وأشارت إلى قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق والتدابير المؤقتة المتخذة في إطار ولاية البعثة، بينما دعت نيجيريا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى العمل جنبا إلى جنب مع لجنة التحقيق الدولية. وأكدت فرنسا أيضا ضرورة تمويل العملية الانتقالية (الانتخابات، وعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن) وإصلاح هياكل الدولة، بينما شدَّدت تشاد على أهمية إنشاء جيش وطني جمهوري، ودعت نيجيريا من ناحيتها إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على توريد الأسلحة إلى القوات المسلحة الشرعية. وأكد جميع المتكلمين على أهمية التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجتمع الدولي.

٣٠ - وفيما يتعلق بجماعة بوكو حرام، رحَّب النيجر، نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بالبيانات التي صدرت في الآونة الأخيرة عن كلا المجلسين وأعلن أن مجلس السلم والأمن أيَّد في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥ مفهوم عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وأذن بنشر ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد آخرين. وأشار النيجر إلى أن بعض المناطق استعيد بالفعل بفضل الجهود التي بذلها الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، وحثَّ مجلس الأمن على أن يعتمد على وجه السرعة قرارا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لنشر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وإيجاد ترتيب لتمويلها. وشدَّد على ضرورة اعتماد نهج كلي يشمل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوفير فرص عمل في المناطق المتضرِّرة فضلا عن احترام حقوق الإنسان. وشدَّدت تشاد على أن القضاء على جماعة بوكو حرام مسؤولية عالمية وأبلغت بأنها ستقدِّم، بتأييد من أنغولا ونيجيريا، مشروع قرار في هذا الشأن إلى مجلس الأمن. وعرضت نيجيريا ما اتخذته في حربها ضد جماعة بوكو حرام من إجراءات تشمل وضع سياسات عسكرية واجتماعية - اقتصادية ومتعلقة بحقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي تلقته في هذا الصدد من عدة شركاء. وشدَّدت الأردن على ضرورة التعاون الإقليمي والأقاليمي في مكافحة الإرهاب، وعلى توفير الدعم المالي واللوجستي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

٣١ - وفيما يتعلق بمالي ومنطقة الساحل، رحَّب المتكلمون بالتقدم المحرز في محادثات السلام بين الأطراف في مالي، ولا سيما قيام حكومة مالي وأحد أعضاء ائتلاف الجماعات المسلحة وفريق الوساطة الدولي، بوضع الحروف الأولى من اتفاق للسلام والمصالحة. وأعربت الجزائر التي تكلمت نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتشاد التي تكلمت نيابة عن مجلس الأمن، عن استيائهما لأن تنسيقية ائتلاف الجماعات المسلحة لم تشرع بعد في وضع الأحرف الأولى لمشروع الاتفاق؛ واقترحت إسبانيا أن تفعل هذه التنسيقية ذلك قريبا، وأعربت عن الأمل في أن يتم التوقيع على اتفاق سلام نهائي في ٢٦ آذار/مارس، الموافق ليوم الشهيد في مالي. وناشدت تشاد المجلسين أن يؤكدا ضرورة أن توقع على الاتفاق الجماعات المسلحة التي لم توقع عليه بعد، في حين حذَّرت نيجيريا من حمل الأطراف على التسرُّع في التوصل إلى اتفاق قبل الأوان. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أوصت الجزائر بأن يعزِّز مجلس الأمن هذه البعثة بوسائل منها إنشاء قوة تدخل على غرار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت إسبانيا وتشاد إلى الدور الذي ستؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مستقبلا في دعم اتفاق السلام بما في ذلك تنفيذ وقف إطلاق النار.

٣٢ - وفيما يتعلق بالحالة في منطقة الساحل، دعا المتكلِّمون إلى توخي نهج كلي ومنسَّق في مواجهة التحديات القائمة في المنطقة. ودعت الجزائر، نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتشاد نيابة عن مجلس الأمن، المجتمع الدولي إلى تأييد عملية نواكشوط الرامية إلى تعزيز الأمن في المنطقة. وشدَّدت إسبانيا على ضرورة تنسيق الجهود في إطار منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وأكدت أن محاربة الإرهاب في منطقة الساحل يمثل أولوية. وأكدت إسبانيا وتشاد أيضا الصلة بين الحالة في منطقة الساحل والحالة في ليبيا. ولاحظت نيجيريا أن المنطقة تعرَّضت للإغفال وأنها تخلفت كثيرا عن الركب فيما يتعلق بتطور الهياكل الأساسية والتصنيع والأمن الغذائي الأساسي.

٣٣ - وفيما يتعلق بليبيا، كانت هناك دعوة واسعة النطاق إلى جميع الأطراف للدخول في مفاوضات وأعرب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن دعمه لجهود الوساطة التي يبذلها برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام المعني بليبيا. وذكرت موزامبيق، نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أن من الضروري أن يتعاون المجلسان مع بلدان المنطقة ولا سيما الجزائر ومصر. وسلطت ماليزيا الضوء على المسؤولية التي يضطلع بها كلا المجلسين عن كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الأمر الذي يؤجج النزاع في المنطقة، وعن دعم الحكومة في سعيها إلى التصدي لتهديد الإرهاب. وأضاف الأردن أن هناك مفاوضات جارية في إطار مجلس الأمن بشأن إعادة تسليح الجيش. وذكرت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن الجهات الخارجية الفاعلة لا يمكنها الانحياز لطرف في هذه المرحلة وشدَّدت على أن المناقشات التي يجريها مجلس الأمن بشأن الحظر المفروض على الأسلحة شديدة الأهمية. وذكرت تشاد أنه يتعين على المجلسين توجيه رسالة واحدة مؤداها أن على الجميع الجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. ودعت جمهورية فنزويلا البوليفارية الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه هذا البلد.

٣٤ - وفيما يتعلق بالصومال، أقرَّ المتكلِّمون بدور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إضعاف حركة الشباب وأشاروا إلى أن الصومال مثال جيد على الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأشادوا بالتقدم المحرز نحو تحقيق ”رؤية عام ٢٠١٦“، والمتمثل ضمن جملة أمور في إصدار التشريعات ذات الصلة باللجنة الانتخابية الوطنية. ودعت أوغندا، نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت، وأكدت ضرورة توفير معدَّات للجيش وتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة. وأشارت إلى أن العملية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لوضع المعايير المرجعية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ ستضع مفهوما استراتيجيا جديدا للعمليات، وشدَّدت على ضرورة استعراض تشكيلة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة

الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان المزيد من الفعالية في تقديم الدعم اللوجستي لهذه البعثة. ورحَّبت المملكة المتحدة بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دعم العملية التي تقودها الصومال رغم الصعوبات السياسية التي شهدتها في الأشهر الاثني عشر الماضية، وشدَّدت على ضرورة إعطاء الأولوية للدستور، تمهيدا لإجراء انتخابات في عام ٢٠١٦، وتمكين الصوماليين من خلال الإصلاح السياسي وإصلاح قطاع الأمن. وتتطلع المملكة المتحدة إلى التقييم المشترك بوصفه فرصة لتأمين طرق الإمداد لتحرير المدن وتعزيز الاستقرار والتصدي للتهديدات غير المتناظرة. وأشارت المملكة المتحدة أيضا إلى تعاون الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة مرتَّبات القوات كمثال على الشراكة المتعددة الأوجه بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وحذَّرت نيوزيلندا من احتمال تجدُّد العنف بين الفصائل في غياب حركة الشباب وقالت إن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يجب أن يعملا سويا لكفالة أن يركز العنصر المدني للبعثة على تحقيق الاستقرار، بما في ذلك خارج مقديشو. ورحَّبت أيضا بالتزام الاتحاد الأفريقي بمعالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ودعت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى تقديم الدعم المالي العالمي للصومال.

٣٥ - وفيما يتعلق بجنوب السودان، شدَّدت إثيوبيا، نيابة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على خيبة أمل مجلس السلم والأمن في الأطراف، وأشادت بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وكذلك بالجهود المبذولة لتوحيد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أروشا، وأكدت ضرورة محاسبة هؤلاء الذين يعرقلون السلام. وأشارت إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات مؤخرا بأن ينظر في تقرير لجنة التحقيق في الوقت المناسب وأكدت التزام مجلس السلم والأمن بضمان أن تعالج المسائل المتعلقة بالإفلات من العقاب معالجة فعالة. وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وذكرت أن المفسدين والثغرات في القدرات هما أعظم مشكلتين مطروحتين أمام المجلسين. وفي هذا السياق، شدَّدت على أن مجلس الأمن أنشأ نظام الجزاءات، على أمل ألا تكون ثمة حاجة إليه، ولكن على المفسدين أن يعلموا ”أن أعمالهم ستجرُّ عليهم عواقب“. ولاحظت الولايات المتحدة أنه إذا ما أريد للجزاءات أن تنجح، فلا بدَّ من أن تتحمَّس لها البلدان الأفريقية من الناحيتين السياسية والتقنية على حد سواء. ودعت كذلك إلى إصدار تقرير لجنة التحقيق ليتسنى البدء في الإجراءات الطويلة لتناول موضوع المساءلة. وذكر الاتحاد الروسي أن من السذاجة الاعتقاد أن الجزاءات المحددة الأهداف ستغيِّر كثيرا أنماط السلوك وكرر التأكيد أنه أيَّد قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) حفاظا على روح الوحدة في مجلس

الأمن، ولكنه لا يعتبر الجزاءات أداة فعالة. ودعت الصين إلى تقديم دعم مستمر إلى الإيغاد وإلى توفير حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وأشارت إلى أنها افتتحت لها بعثة دائمة لدى الاتحاد الأفريقي للنهوض بشراكتها معه. وذكرت نيجيريا أن انتشار عمليات أخرى خارج مظلة الإيغاد يقوِّض الضغط الواقع على الأطراف وشدَّدت على ضرورة أن يحدِّد مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن مسار العمل المقبل إذا ما تواصل إخفاق عملية السلام.

٣٦ - وفيما يتعلق بدارفور، أثنت جنوب أفريقيا على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لما وفَّرته من ملاذات آمنة وما قدَّمته من مساعدة إنسانية، ولكنها لاحظت تدهور الوضع الأمني وعدم إحراز تقدم سياسي. ودعت إلى أن يعمل المجلسان معا على تنسيق موقفيهما في سياق مطالب الحكومة المتعلقة بالخروج من البلد والتقرير المرتقب للفريق العامل المشترك بشأن استراتيجية الخروج. وقال الاتحاد الروسي إنه ينبغي النظر في فرض عقوبات على المتمرِّدين الذين لا يظهرون أي علامات اهتمام بالتفاوض. وقالت المملكة المتحدة إن الاستعراض الاستراتيجي يتيح فرصة لإعادة تركيز البعثة على مهمتها الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين وإنه يجب أن تكون استراتيجية الخروج مبنية على شروط، من بينها استعداد الحكومة لحماية المدنيين وقدرتها على القيام بذلك. ورحَّبت جمهورية فنزويلا البوليفارية بدعوة الرئيس البشير إلى إجراء حوار وطني لكنها ذكرت أن هذا الحوار يجب أن يكون شاملا للجميع، وطلبت معرفة آراء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن كيفية تحقيق التقدم فيما يتعلق بعمليتي الدوحة ومبيكي.

٣٧ - وفيما يتعلق باستعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام، أشارت بوروندي التي تكلمت باسم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى البيئة الأمنية المتغيرة وزيادة الهجمات على قوات حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني. وأكدت بوروندي من جديد، وبتأييد من ناميبيا، أن مجلس السلم والأمن يعترف بصدارة مجلس الأمن ويتصرف باسم المجتمع الدولي، مشددةً على ضرورة حلِّ مسألة التمويل المستدام. وأشارت إلى أن الاتحاد الأفريقي بصدد بلورة موقف أفريقي موحَّد سيُقدَّم إلى الفريق. وتطلعت فرنسا إلى الاستعراض باعتباره فرصة لزيادة كفاءة عمليات السلام، الأمر الذي سيتطلب تعديل الولايات بناء على الاحتياجات، وتوفير أدوات أكثر مرونة، وتقاسم الموارد بين البعثات. ولاحظت فرنسا أيضا أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو جانب رئيسي من جوانب عمل الفريق.

٣٨ - وفيما يتعلق بمسألة تعزيز التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في مجال منع نشوب النزاعات ووقوع الأزمات، أشادت غامبيا التي تكلمت

باسم مجلس السلم والأمن بنظام الاتحاد الأفريقي القاري للإنذار المبكر، وفريق الحكماء، والعملية المتواصلة لوضع إطار وقائي هيكلي، وكذلك صكوكه المعيارية الشاملة. ودعت مجلس الأمن إلى دعم الجهود الوقائية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، فضلا عن وضع استراتيجية للتخفيف من الآثار وصياغة رسائل مشتركة. وعلاوة على ذلك، شدَّدت غامبيا على ضرورة تعزيز الروابط، بطرق منها الاستكشاف المشترك للآفاق، وعقد اجتماعات نصف سنوية بشأن منع نشوب النزاعات، وتنسيق الجداول الزمنية والبعثات المشتركة. وأيدت غامبيا ونيجيريا وناميبيا فكرة المفوض شرقي القائلة بتنظيم حلقة دراسية لتقييم الشراكة. وأيدت ناميبيا فكرة إيفاد بعثات مشتركة، وأشارت إلى الزيارة المشتركة الأخيرة لمجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى مالي كنموذج، واقترحت أيضا عقد مداولات عبر الفيديو بين رئيسي المجلسين والتواصل بشأن جداول الأعمال. وشدَّدت على ضرورة قيام المجلسين بتقييم الاجتماعات الاستشارية التسعة السابقة. ودعت نيجيريا مجلس الأمن إلى دعم التنفيذ الكامل لمنظومة السلم والأمن الأفريقية وإلى إقامة شراكة أعمق بشأن منع نشوب النزاعات ومكافحة الإرهاب، كما أوصت بعقد مناقشات مشتركة بشأن القضايا المواضيعية. وردَّدت شيلي ما قيل عن ضرورة تعزيز الشراكة من أجل منع نشوب النزاعات في سنة انتخابية حاسمة.

٣٩ - وذكرت نيوزيلندا أن العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لا تزال مخصَّصة جدا ودعت إلى تعاون أقوى بكثير لا سيما بشأن منع نشوب النزاعات، بطرقٍ منها الحوار المنتظم والموضوعي بين المجلسين طوال السنة، وتسلسل أفضل لعملية صنع القرار بين الهيئتين، وتوجيه دعوات إلى الرئيسين للاجتماع بأعضاء المجلس المقابل، ودعوة أعضاء مختارين من مجلس الأمن لحضور بعض جلسات مجلس السلم والأمن. والتزمت نيوزيلندا بالتعاون مع رئاسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (جنوب أفريقيا) خلال توليها رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٥. وأكدت نيوزيلندا أيضا أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون مستعدا لتلبية طلبات الاتحاد الأفريقي بسرعة وأن إيجاد حل مبتكر لمسألة التمويل لا يمكن تركه جانبا. وكانت مداخلة نيوزيلندا هي الأخيرة وساهمت في إنهاء الاجتماع بطريقة إيجابية.

٤٠ - وأعقبت الاجتماع إحاطة إعلامية للصحفيين اشترك في رئاستها سفيرا فرنسا وأنغولا عن مجلس الأمن، وسفير ناميبيا عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومفوض السلم والأمن عن مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقدم سفير فرنسا موجزا عاما للمشاورة وأجاب مقدِّمو الإحاطة على أسئلة طرحتها وسائط الإعلام.

رابعا - بوروندي

٤١ - في رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس قد قرروا إيفاد بعثة إلى بوروندي في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥. واشتركت فرنسا وأنغولا والولايات المتحدة في قيادة البعثة.

٤٢ - وزار مجلس الأمن بوروندي في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥. وتزامنت الزيارة مع الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في بوروندي، ولم يكن مضى على وجود بعثة مراقبة الانتخابات الموفدة بناء على تكليف من مجلس الأمن في البلد سوى ما يزيد قليلا عن شهرين. وكان الهدف الرئيسي للزيارة، وفقا للاختصاصات المتفق عليها، هو الإحاطة علما بالتقدم الهام الذي أحرزته بوروندي منذ اعتماد اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠، لا سيما على صعيد استتباب الأمن والاستقرار في البلد، والترحيب بمساهمة بوروندي ومشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكان الغرض منها التأكيد على الضرورة الملحة لإجراء عملية انتخابية حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة وسلمية في عام ٢٠١٥، وتشجيع حكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فضلا عن جميع الأطراف صاحبة المصلحة في العملية الانتخابية، بما في ذلك المعارضة، على مواصلة تنفيذ مدوَّنة قواعد السلوك للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية وخريطة الطريق صوب إجراء الانتخابات وبذل المزيد من الجهود لكفالة إفساح المجال أمام جميع الأحزاب السياسية وتعزيز الحوار بين جميع الجهات الفاعلة السياسية بغية كفالة إيجاد بيئة مؤاتية تتسم بالحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥. وكان الغرض منها أيضا هو التأكيد على أن يولي مجلس الأمن اهتماما مستمرا للعملية الانتخابية في بوروندي؛ والإشارة إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي التي تتمثل في متابعة العملية الانتخابية وإعداد تقارير عنها قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وفقا للقرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)؛ والإهابة بحكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وجميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة كفالة التعاون الوثيق مع البعثة في هذا الصدد. ومن الأهداف الأخرى للزيارة أيضا تقييم الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد؛ والدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة الشواغل المتعلقة بالقيود المفروضة على حرية التعبير والرأي وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وبالتهديدات المستمرة ضد الصحفيين وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم العاملون في مجال حقوق الإنسان، وبالتقارير التي تفيد عن ممارسة التخويف والمضايقة والعنف السياسي والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ والإعراب عن القلق إزاء عدم كفاية التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب؛ ودعوة حكومة

بوروندي إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة إجراء تحقيق جدي في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة؛ والتأكيد على الأهمية القصوى لمكافحة الفقر، وتكرار دعوة فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة المشكِّلة له إلى تكثيف الأنشطة التي تضطلع بها.

٤٣ - وعقد الوفد اجتماعات مع بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، وفريق الأمم المتحدة القطري ومُنسِّقه المقيم، ووزير الداخلية، ووزير الخارجية والتعاون الدولي، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والأحزاب السياسية والشباب المنتمين إليها، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، وممثلي وسائط الإعلام. واستقبل الوفدَ أيضا الرئيس بيير نكورونزيزا.

ألف - القضايا الرئيسية

١ - الانتخابات والتطورات السياسية

٤٤ - قدَّم قسام أوتيم، المبعوث الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، إحاطة عن التقدم المحرز في التحضير للانتخابات والجهود الرامية إلى تيسير الحوار السياسي. وأكد المبعوث الخاص أن انتخابات عام ٢٠١٥ حاسمة ومن شأنها أن تسهم في تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلام والمصالحة الوطنية. غير أن هذه الانتخابات صعبة أيضا نظرا لعدم وجود فضاء سياسي حقيقي وحوار سياسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية وعودة بوروندي إلى فترات حالكة من ماضيها. وشدَّد على أن نجاح الانتخابات من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة في بوروندي، وأن يسمح للبوروندين والقادة المنتخبين بالتصدي للتحديات الحقيقية التي يواجهها البلد، أي الصحة والتعليم والعمل. وقد تؤدي انتخابات مطعون في مصداقيتها إلى عدم الاستقرار وحدوث أزمة بين الحكام والسكان ستكون عواقبها وخيمة على منطقة البحيرات الكبرى.

٤٥ - وأبلَغ المبعوث الخاص بأن ممثلي بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي ما برحوا يشجِّعون الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، على اتخاذ خطوات من أجل تحسين العلاقات مع الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاستجابة لما جاء في بعض الانتقادات، قبلت اللجنة بتصحيح بعض أوجه القصور. ويظلُّ أصحاب المصلحة، من جانبهم، مشاركين بشكل كامل في العملية. وأعلم المبعوث الخاص بأن مركز تجهيز البيانات التابع للجنة أنجز العمليات المتعلقة بتسجيل الناخبين بدعمٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أنه ستنشر القوائم الانتخابية المؤقتة في الأيام القادمة في مختلف المقاطعات، وأن مراقبي بعثة

الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي خضعوا للتدريب وأصبحوا جاهزين لمراقبة هذه العملية.

٤٦ - وأكَّد زكرياس أغوستينهو، المنسِّق المقيم للأمم المتحدة، أن توطيد السلام لا يزال يشكل أولوية مستمرة باعتباره الشرط المسبق للتنمية. وفي هذا السياق، ستكون الانتخابات العامة المقبلة معلما حاسما، سواء من خلال تعزيز التقدم المحرز أو التسبب في إشعال فتيل النزاع مجددا في غياب التدابير الوقائية والتخطيط للطوارئ. ولقد اضطلع صندوق بناء السلام بدور هام في دعم توطيد السلام في الماضي والحاضر، وسيواصل القيام بذلك في المستقبل. ونظرا لأن توطيد السلام عملية طويلة الأجل، وافق الصندوق على خطة ثالثة لأولويات بناء السلام.

٤٧ - وقال وزير الخارجية، لوران كافاكوري، إنه لا شك في أن الانتخابات في بوروندي ستكون ديمقراطية وشفافة. وكرَّر التأكيد على أن الآليات القانونية القائمة (المحكمة الدستورية) ستحلُّ المشاكل، بما في ذلك ما يتعلَّق منها بالولاية الثالثة للرئيس نكورونزيزا، وعلى أن حكومة بوروندي هي الضامن للدستور واتفاق أروشا. ولئن كانت هناك تفسيرات متعارضة للدستور، فقد أشار إلى أن المحكمة الدستورية وحدها - لا الأحزاب السياسية والكنائس ومنظمات المجتمع المدني - هي التي تختصُّ بتفسير الدستور. وأضاف أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الانتخابات، رغم وجود توترات، هي الدعم المالي. وتشكل الانتخابات عبئا ثقيلا على الميزانية. وطلب المزيد من التمويل والموارد المالية، وأعرب عن أمله في أن يوجِّه مجلس الأمن رسالة من شأنها أن تؤدي إلى تقديم المزيد من التمويل للعملية الانتخابية. وأشار إلى الانتخابات الهادئة والسلمية التي أجريت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ وأعرب عن اعتقاده بأن الانتخابات في عام ٢٠١٥ ستكون مثلها.

٤٨ - وشكر إدوار ندوويمانا، وزير الداخلية، الأمم المتحدة على قبول طلب الحكومة إيفادَ بعثة مراقبين، وأضاف أن الوزارة تعمل على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي. فكما هو الشأن في بلدان أخرى، تتسم فترات ما قبل الانتخابات بزيادة التوترات. وفي عام ٢٠١٣، نظمت الحكومة حلقة عمل ووضعت خريطة طريق انتخابية للاستدلال بها. وأشار إلى أن مدونةً لقواعد السلوك قد وُقّعت أيضا. وكل هذه الخطوات تساعد على تهدئة التوترات وإيجاد بيئة مواتية للانتخابات. وأشار كذلك إلى التوقيع مؤخراً على ميثاق لنبذ العنف، يعتبر أداة أخرى تستخدمها الحكومة لكفالة الإدماج. ولاحظ الوزير أن الأحزاب السياسية في بوروندي تعاني من ضعف القدرات. وأشار إلى أن ١٢ حزباً فقط شارك في الانتخابات عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٠، شارك ٢٤ حزباً فقط

فيها، بالرغم من وجود ٤١ حزباً معتمداً. ورغم تعدُّد الأحزاب السياسية، لدى ثلاثة منها فقط القدرة على استقطاب الدعم في جميع أنحاء البلاد. وسلَّط الضوء على المشاركة غير الإقصائية في البلد، مشيراً إلى أن المرأة لديها الحق في تقلُّد مناصب صنع القرار، وإلى أن الأفراد من جميع الأعراق لديهم الحق في ذلك أيضاً. ولقد لاحظت الحكومة أن الأحزاب السياسية البوروندية قد بدأت تتكتل وتشكِّل تحالفات، ورحَّبت بهذا التطور. وأشار إلى أن الحكومة اعتمدت قانوناً جديداً بشأن التجمعات العامة، وأن ٩٠ في المائة من منظمات المجتمع المدني راضية عن هذا القانون نظرا لأن هذه العملية قد شملت جميع أصحاب المصلحة. وأشار إلى أن الجمعية الوطنية ناقشت أيضاً قانون وسائط الإعلام. وأعرب الوزير عن اعتقاده بأنه ينبغي تهنئة الحكومة على وجود عدد كبير من المحطات الإذاعية وعلى التطور الذي شهده المجتمع المدني في بوروندي شأنه في ذلك شأن الأحزاب السياسية. وختم الوزير كلمته بتأكيده مجددا على التزام الحكومة باتفاق أروشا، لأنه مكّن بوروندي من إحراز تقدم وإنشاء مؤسسات قوية. وقال إن بوروندي تريد مؤسسات قوية، وليس بالضرورة أفراداً أقوياء. وأكد مجددا على أن شعب بوروندي يمكن أن يطمئن إلى أن الانتخابات ستجري في ظروف ممتازة مثلما جرى في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.

٤٩ - وأشار رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى أن المفوضين الخمسة قد عُيّنوا أولاً من طرف الأحزاب السياسية وبعد ذلك بموجب مرسوم رئاسي. وشاركت في هذه العملية الجمعيةُ الوطنية، كما شارك فيها مجلس الشيوخ. وقدم إحاطة بشأن الأنشطة الجارية التي تضطلع بها اللجنة، وقال إن أعضاءها جمعوا بيانات بشأن الناخبين وإنهم بصدد إعداد قائمة مؤقتة للناخبين. وقال إنهم انتهوا من حوسبة جمع البيانات وسيرسلون عما قريب قائمة الناخبين. وأشار إلى خطط إعادة فتح عملية تسجيل الناخبين لفائدة من لم يتمكنوا من التسجيل في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وشدَّد على أن اللجنة هيئة دائمة منذ عام ٢٠٠٩، وأن العملية الانتخابية سوف تشمل مراقبين وطنيين ودوليين.

٥٠ - وأشار إلى أنه كان رئيسَ اللجنة الانتخابية الوطنية المستقل في انتخابات عام ٢٠١٠، وأكد مجددا على التزام اللجنة بإجراء عملية انتخابية عادلة وعلنية. وفيما يتعلق بأهلية الرئيس للترشح لفترة ولاية ثالثة، قال إن المحكمة الدستورية وحدها مخوَّلة للبت فيها. وأشار أيضاً إلى أن قيادة لجنة انتخابية في أفريقيا تعتبر تحدياً دائماً ومستمراً. وقال إن تفاعل اللجنة مع الأوساط الدبلوماسية والأحزاب السياسية كان مفيداً، وأن اللجنة تلقت المشورة من جميع الجهات الفاعلة.

٥١ - وخلال اللقاء مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية، الذي حضره أيضاً قادة رابطات الشباب المنتسبة إلى أحزاب سياسية، شدَّدت أحزاب المعارضة، ومنها ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري، وقوات التحرير الوطنية، والاتحاد من أجل السلام والتنمية، بالإضافة إلى أغاتون رواسا وشارل نديتيجي، على غياب الحيز السياسي وفرض قيود على حرية التعبير والتجمع وتسليح جماعات الشباب (الإمبونيراكوري) الذي يهدِّد السلم والأمن والاستقرار في البلد في الفترة المفضية إلى الانتخابات. وحذَّروا على وجه الخصوص من إمكانية سيطرة عناصر الإمبونيراكوري على مراكز الاقتراع في مختلف أنحاء البلد كوسيلة لترهيب الناخبين. وذكرت أحزاب المعارضة أيضاً أنها غير قادرة على عقد مؤتمرات صحفية وأن قيوداً تُفرض على تنقلها في جميع أنحاء البلد. وانتقدوا من ناحية أخرى عدم استقلالية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي يرون أنها متحيِّزة لصالح الحزب الحاكم، وانعدام الشفافية في الطريقة التي تتناول بها هذه اللجنة عملية تسجيل الناخبين. وأبرزت أحزاب المعارضة خطر اندلاع العنف في البلد في حال ترشح الرئيس نكورونزيزا لولاية ثالثة، ودعوا جميعاً مجلس الأمن للضغط بكل ثقله لثني الرئيس نكورونزيزا عن الترشح لولاية ثالثة، مشدِّدين على المخاطر التي ستنشأ عن ذلك وتزعزع استقرار البلد.

٥٢ - وأثنى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية على عمل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، مع التسليم بوجود مشاكل في بداية عملية تسجيل الناخبين. وانتقد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أيضاً المعارضة بسبب ضعفها ورغبتها في تجاوز العملية الانتخابية للوصول إلى السلطة. وعارض الادعاءات التي تتهم جناح الشباب التابع للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (الإمبونيراكوري) بمنع أنشطة الأحزاب السياسية. وفيما يتعلق بالولاية الثالثة، شدَّد رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية على أن بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تتخذ المسألة ذريعة لتحريض الشباب على الاحتجاج. وأقرَّ ائتلاف السلام في أفريقيا الذي يتألف من تسعة أحزاب سياسية مقرَّبة من الحكومة التي يقودها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، أن اتفاق أروشا أسهم في إحراز البلد تقدما ولكن البلد يسترشد، منذ عام ٢٠٠٥، بأحكام الدستور الذي صوَّت عليه السكان، وليس فقط مجموعة من الحركات السياسية الصغيرة. وفيما يتعلق بالولاية الثالثة، أشار ممثلو الائتلاف إلى أن المحكمة الدستورية سوف تنظر في أي مشكلة تتصل بتفسير الدستور.

٥٣ - وحظيت منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام أيضاً بفرصة الإعراب عن آرائها أمام أعضاء المجلس. وتطرقت غالبيتها للانقسامات والتوترات المتصلة بإمكانية ترشح نكورونزيزا لولاية ثالثة، مبدية اعتقادها بأن ذلك يشكل خرقاً لاتفاق أروشا وللدستور، ومن المحتمل أن يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف. وناشدت مجلس الأمن على وجه التحديد أن ينصح الرئيس نكورونزيزا بالتخلي عن فكرة الترشح لولاية ثالثة لأن من شأن ذلك القرار أن يؤدي إلى أعمال عنف. وناشدت مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه للحفاظ على السلم والاستقرار في بوروندي. وأشار ممثل الرابطة البوروندية لحقوق الإنسان كذلك إلى أن أي محاولة من نكورونزيزا للترشح لولاية ثالثة سوف تسبِّب الفوضى في البلد. وأعربت منظمات المجتمع المدني أيضاً عن القلق إزاء انعدام الأمن العام قبل الانتخابات وأثناءها. ودعا نشطاء المجتمع المدني أيضاً إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين الذين اعتُقلوا حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات المقبلة. وأعرب ممثل الرابطة البوروندية لحماية حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين عن القلق إزاء الانقسامات الحاصلة في صفوف قوات الأمن. ومن الأسباب الأخرى التي تدعو غالبية منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام إلى التخوُّف ضيق الحيز السياسي، إذ أشار ممثلو وسائط الإعلام إلى تجاربهم الشخصية في تقييد حقوقهم كصحفيين.

٥٤ - وحضرت الاجتماع أيضاً منظمتان من منظمات المجتمع المدني الموالية للحكومة، وهما المرصد الوطني للانتخابات والمنظمات من أجل التقدم ورابطة إيزير نتيويهيبوري. وأدان المرصد بعض أعضاء مجلس الأمن لأنهم ينتقدون الحكومة باستمرار ولكنهم لا يدينون تصرفات المعارضة على الإطلاق. وانتقد المرصد أيضاً الجهات المانحة على عدم تقديمها الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني الموالية للحكومة. ونصح ممثلُ رابطة إيزير نتيويهيبوري كذلك بالكف عن التشاؤم حيال الأجواء الانتخابية. وأكدت المنظمتان أن النساء هنَّ في الخطوط الأمامية ودعتا بالتالي إلى احترام القوانين وتقديم الضمانات للحفاظ على السلم وإجراء انتخابات سلمية وشفافة.

٥٥ - وشكر الرئيس بيار نكورونزيزا، خلال لقائه بأعضاء من الوفد، مجلس الأمن على البيان المتوازن الذي اعتمده في ١٨ شباط/فبراير بشأن بوروندي، وعلى عمله المستمر في البلد. وأكد أن بوروندي بلد يتمتع بالسلام ويتطلع إلى التنمية. وشدَّد بفخر على أن بوروندي أصبحت الآن تُصدّر السلام إلى بلدان أخرى مثل الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال وجود حفظة السلام التابعين لها.

٥٦ - وفيما يتعلق بالانتخابات، قال الرئيس نكورونزيزا إنها عملية عادية وإن الحكومة في حوار مستمر مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية سعيا لتحسين البيئة السياسية. وفي هذا الصدد، ذكر أن نصوصاً مختلفة قد اعتمدت وأن إجراءات عدة قد اتُخذت، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير. وأشار أيضاً إلى التقدم المحرز في التحضير للانتخابات، مؤكداً أن السكان قد تسجَّلوا في قوائم الناخبين وأن الحوار قائم في كل مرحلة من مراحل العملية من أجل تصحيح الشوائب وإحراز المزيد من التقدم. وأبلغ أعضاء المجلس بأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على وشك نشر القوائم المؤقتة للناخبين، وبأن العملية سوف تعطي السكان الفرصة للطعن في هذه القوائم قبيل إعادة الفتح الجزئي لعملية تسجيل الناخبين.

٥٧ - وأكد الرئيس نكورونزيزا مجددا أن انتخابات عام ٢٠١٥ سوف تجري في بيئة يسودها السلام وستُنظَّم في أفضل الظروف الممكنة، مشدِّداً على أن الحكومة قد طلبت من دول المنطقة ومن المجتمع الدولي نشر مراقبين لهم. وأشاد، علاوة على ذلك، بوزير الداخلية لإشرافه على عمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وأعرب عن سروره لوجود بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي ولما قدمته من دعم تَجسَّد في ميثاق نبذ العنف. وأبلغ الرئيس أيضاً وفد مجلس الأمن بأن حسن النوايا وحده لا يكفي لتنظيم الانتخابات: فلا بدَّ من توافر الموارد أيضاً، وفي هذا الصدد، يجب أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة لبوروندي في تعبئة الموارد اللازمة. ودعا كذلك إلى توفير الدعم السياسي، مؤكدا أنه يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تقدم الدعم إلى العملية، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

٥٨ - وشدَّد الرئيس على أن بوروندي بلد ديمقراطي، وعلى أن مؤسسات منتخبة تمكنت، وللمرة الأولى على الإطلاق، من إتمام ولايتها دون أن تُعطَّل بطريقة وحشية. ورأى أن البلد يمر بمرحلة انتخابية وأن الجميع يسعون إلى وضع أنفسهم في موقع مناسب، وهذا أمر طبيعي. وأضاف أنه من الطبيعي أيضاً أن يفسِّر الناس الدستور كل حسب رأيه، ولكن الأهم من ذلك كله هو أن يحترموا الدستور. وقال إن النقاش الدائر بشأن الولاية الرئاسية الثالثة إنما هو دليل على وجود ديمقراطية في بوروندي. وفي السياق ذاته، شدَّد الرئيس نكورونزيزا على أن الدستور نابع من اتفاق أروشا وكذلك من اتفاق إطلاق النار الشامل. وقال إن المؤسسات المختصة ستقرِّر، في واقع الأمر، وليس الأشخاص الذين خرجوا إلى الشارع، مشدداً على أن الفيصل في هذه المسألة هو المحكمة الدستورية. وأفاد أيضاً أن للجميع الحق في الترشُّح للانتخابات، وأن منع أي شخص من ذلك من شأنه أن يشكل سابقة سيئة. وأضاف أن دعوة الناس للخروج إلى الشارع للتظاهر سيكون عملاً غير مسؤول.

٢ - الأمن

٥٩ - وأبرز كل من وزير الخارجية ووزير الداخلية أن الجيش والشرطة في بوروندي يضمنان الأمن. وقالا إن الحكومة لا تدخر وسعا لكي تتحسن الحالة في الفترة المفضية للانتخابات. وأكد وزير الداخلية أن البلد لديه برنامج شامل للأمن الوطني. وقال إن هناك تدابير أمنية يجري تنفيذها في جميع أنحاء البلد وعلى جميع مستويات الحكم. وأكد مجددا أن الأمن سيكون مستتبا طوال عملية الانتخابات.

٦٠ - واستنكرت أحزاب المعارضة الرئيسية وفئات المجتمع المدني انعدام الأمن المتزايد في البلد، الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم تنفيذ أنشطتهم في مجال التوعية. وأشاروا على وجه التحديد إلى أن تسليح شباب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (الإمبونيراكوري) يهدِّد السلم والأمن والاستقرار في البلد في المرحلة المفضية إلى الانتخابات.

٦١ - وأشار الرئيس نكورونزيزا، في معرض تقييمه للبيئة السياسية والأمنية خلال انتخابات عام ٢٠١٥، إلى أنه يود أن يوجِّه رسالة إلى الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني مفادها أن على البوروندين أن يفهموا أن السلم والأمن هما مسؤولية يتقاسمها الجميع.

٣ - التنمية

٦٢ - قدَّم المنسِّق المقيم وسائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إحاطة إلى مجلس الأمن عن ولاياتهم المختلفة المتصلة بالتنمية. وسلَّط وزير الخارجية الضوء على الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر وطلب تعزيز الفريق القطري لإطلاق المزيد من المشاريع بسرعة أكبر. وأشار إلى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٨ شباط/فبراير (S/PRST/2015/6) والدعوة إلى تقديم المساعدة الإنمائية. وناشد مختلف الشركاء احترام التزاماتهم. وأشار المنسِّق المقيم إلى الحاجة إلى المساعدة الإنمائية وطلب أن تعزِّز الأمم المتحدة الفريق القطري وبرامجه. وكرَّر الرئيس أيضا هذه الدعوة.

٤ - حقوق الإنسان

٦٣ - أبلغ باتريس فاهار، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، مجلس الأمن بولاية المكتب في بوروندي فيما يتعلق منها بحماية حقوق الإنسان في البلد. وأبلغ بأن المفوض السامي يعتزم القيام بزيارة في نيسان/أبريل، مما يدلُّ على الأولوية المسندة إلى الحالة في بوروندي.

٦٤ - وأجرى أعضاء مجلس الأمن أيضا مناقشات مع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان الممثلة بنائبة الرئيس، سونيا نديكوماسابو. وأبلغت السيدة نديكوماسابو المجلس بأن مكافحة الإفلات من العقاب من التحديات الكبرى التي تواجهها اللجنة، نظرا إلى عدم استقلال النظام القضائي. وأضافت أن البوروندیين لا يثقون كثيرا في نظام العدالة. وأكدت نائبة الرئيس أن اللجنة تتمتع بعلاقات جيدة للغاية مع القضاة، ومع ذلك فإن هؤلاء يحجمون عن تطبيق القانون في القضايا ''الحسَّاسة'' وينتظرون الحصول على تعليمات من أعلى، أي من السلطة التنفيذية. وعقدت اللجنة حلقات عمل للقضاة في إطار الجهود الرامية إلى تنمية قدراتهم. وفي نهاية المطاف، أحاطت نائبة الرئيس أعضاء المجلس علما بأن اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ليست لديها سوى وسائل محدودة جدا للاضطلاع بولايتها. ومع أن اللجنة ممثَّلة في جميع مقاطعات البلد، فقوتها العاملة ضعيفة جدا والخبراء فيها يفتقرون إلى وسائل النقل للتحقيق في التقارير والقضايا. وعندما سُئِلت نائبة الرئيس بالتحديد عن آرائها بشأن استقلالية المحكمة الدستورية، ذكرت على سبيل المثال رفض المحكمة مشروع قانون الحكومة بشأن وسائط الإعلام الذي كان يتعارض بالفعل مع أحكام الدستور. ولقد فسَّر بعضهم هذا على أنه دلالة على استقلالية المحكمة تجاه الحكومة. غير أن نائبة الرئيس أعربت أيضا عن الشكوك بشأن استقلالية المحكمة، وذكرت أن بعض المراقبين يعتقدون كذلك أن المحكمة قد رفضت مشروع القانون بشأن وسائط الإعلام لكي تظهر مستقلة قبل أن تبتَّ لصالح الحزب الحاكم بشأن قرار الترشح لولاية رئاسية ثالثة.

٦٥ - وأعرب المجتمع المدني والأحزاب السياسية أيضا عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما تلك المتعلقة بحرية التجمع. فلا وجود للديمقراطية بدون ضمان بعض الحريات من بينها حرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية الصحافة. ودافع وزير الداخلية عن سجلِّ الحكومة في مجال حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حرية الصحافة. وأشار إلى أنه ينبغي تهنئة الحكومة على العدد الكبير من محطات الإذاعة التي تملكها، وإلى أن المجتمع المدني في بوروندي قد تطوَّر شأنه في ذلك شأن الأحزاب السياسية.

باء - ملاحظات

٦٦ - أشاد أعضاء مجلس الأمن ببوروندي على السلام الذي حققته بشقِّ الأنفس والذي أرست دعائمه على مدى العقد الماضي، وعلى مساهماتها الجليلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، وعلى التقدم الذي أحرزته في مجال التنمية الاقتصادية. ومع أن أعضاء الحكومة أعربوا عن التزامهم بإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية، فقد أفاد معظم أعضاء المعارضة السياسية والمجتمع

المدني بأن بيئة ما قبل الانتخابات ليست شاملة للجميع أو سلمية. ولقد أعرب بعضهم مجددا عن خشيته من أن إعلان الرئيس نكورونزيزا عن نيته الترشُّح لفترة ولاية ثالثة سوف يؤدي إلى اندلاع أعمال العنف ودعوا مجلس الأمن إلى تقديم النصح إلى الرئيس نكورونزيزا في هذا الشأن. وحثَّ أعضاء مجلس الأمن المسؤولين الحكوميين على ضمان بيئة تتسم بالحرية وعدم الإقصاء قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وحثوا الرئيس على أن يحقق التوازن بين الحفاظ على السلام الذي أرسيت دعائمه من خلال اتفاق أروشا وقراره بشأن الانتخابات.

المرفق الأول

أعضاء بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وبوروندي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي

أعضاء البعثة

السيد بيتر إيليتشيف (الاتحاد الروسي)

السفيرة دينا قعوار (الأردن)

السفير خوان مانويل غونزاليز دي ليناريس بالو (إسبانيا)

السفير إسماعيل أبراوغسبارمارتِنْز (أنغولا)، الرئيس المشارك للبعثة

السفير محمد زين شريف (تشاد)

السفير كارلوس أولغوينسيغاروا (شيلي)

المستشار زاو يونغ (الصين)

السفير فرانسوا دولاتر (فرنسا)، الرئيس المشارك للبعثة

الوزير المستشار زايل ألكسيس فرناندِيز ريفيرا (فنزويلا (جمهورية - البوليفارية))

السيدة ستي هاجر عدنان (ماليزيا)

السفير بيتر ويلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير عثمان ساركي (نيجيريا)

السفير جيمماكلي (نيوزيلندا)

السفيرة سامنتا باور (الولايات المتحدة الأمريكية)، الرئيسة المشاركة الثالثة للبعثة

المرفق الثاني

الاختصاصات

جمهورية أفريقيا الوسطى

١ - الإشارة إلى أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع السكان في إقليمها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتشديد على أن أي حل مستدام للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن يتولى زمامه البلد بنفسه.

٢ - الإشادة ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاريس وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى لما قامت به من عمل لإرساء الأساس اللازم لتحسين الحالة الأمنية توطئة ودعما لنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣ - الإعراب عن بالغ القلق من أن الجماعات المسلحة لا تزال تزعزع استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى وتشكل تهديدا دائما للسلام والأمن والاستقرار في البلد، والإعراب كذلك عن القلق إزاء عمليات الاختطاف والهجمات التي استهدفت مؤخرا العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان.

٤ - تكرار مناشدة جميع الأطراف والأطراف صاحبة المصلحة، ولا سيما قيادات جماعة تحالف سيليكا السابق وميليشيات أنتي - بالاكا، وسائر الجماعات المسلحة، وقف جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وإلقاء أسلحتها بلا رجعة وتسريح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها والشروع في السير على طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد الذي قد يفضي إلى تحقيق المصالحة والسلام الدائمين.

٥ - تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية بشكل فوري وكامل وآمن ودون عوائق وبقيادة مدنية ومبدأ عودة المشردين داخليا واللاجئين عودة آمنة وكريمة ومستدامة.

٦ - الإشادة بالجهود التي بذلتها السلطات الانتقالية للاطلاع على آراء المواطنين المحليين قبل انعقاد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية عن طريق إيفاد الوزراء والمسؤولين الحكوميين إلى مختلف أرجاء جمهورية أفريقيا الوسطى والترحيب بعقد منتدى بانغي باعتباره خطوة هامة لإجراء حوار سياسي شامل وإطلاق عملية للمصالحة على الصعيدين المحلي والوطني.

٧ - تكرار دعوة السلطات الانتقالية إلى التعجيل بعملية الانتقال وإلى اتخاذ إجراءات محددة، مع ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة ومتكافئة، من أجل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع تسمح بمشاركة المشردين داخليا ولاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى مشاركة كاملة وفعالة ومتكافئة، في موعد لا يتجاوز آب/أغسطس ٢٠١٥؛ ومكافحة الإفلات من العقاب، بما يشمل جرائم العنف الجنسي والجنساني؛ ووضع وتنفيذ استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة بناء مؤسسات فعالة للدولة، بسبل منها إصلاح قطاع الأمن.

٨ - تعزيز ضرورة تنفيذ عملية شاملة وفعالة لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ولإعادة الأجانب منهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، بمن فيهم النساء والأطفال الذين سبق لهم الارتباط بالقوات والجماعات المسلحة، مع مراعاة ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

٩ - التشديد على الدور الهام الذي تضطلع به قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) في إعادة إحلال الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشجيع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على بدء عملية إصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتضمينها إجراءات الفرز المناسبة من أجل إعداد جيش مهني وتمثيلي ومتوازن، بسبل من بينها اعتماد تدابير لاستيعاب عناصر الجماعات المسلحة التي تستوفي معايير الاختيار الصارمة وبناء قدرات قوات الأمن للتصدي للعنف الجنسي والجنساني وإعادة تدريب جزء من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - الترحيب في هذا الصدد بقرار الاتحاد الأوروبي إنشاء بعثة عسكرية استشارية لمدة سنة واحدة مقرها في بانغي (بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى)، بناء على طلب السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، للمساهمة في تزويد هذه السلطات بمشورة الخبراء بشأن إصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والتشديد على أهمية التوزيع الواضح للمهام والتنسيق الوثيق بين القوات أو البعثات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أهمية الدور القيادي الذي يعود في هذا الصدد لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١١ - تقييم نشر العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والأعمال الأولية التي قامت بها البعثة تنفيذا لولايتها؛ وإنشاء فرقة عمل بانغي؛ وإعادة تشكيل البعثة عقب أحداث العنف التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر.

١٢ - حث بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تعجيل نشر قدراتها من المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، بما يشمل مستشارين للشؤون الجنسانية ومستشارين لشؤون حماية المرأة، في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تبلغ البعثة قدراتها التشغيلية الكاملة في أقرب وقت ممكن وتتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية في كامل الإقليم الوطني.

١٣ - تقييم الحالة الأمنية وقدرة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تكثيف جهودها لتنفيذ ولايتها، وبخاصة حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني؛ ومنع جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، والإبلاغ عنها؛ ودعم تنفيذ عملية الانتقال، ولا سيما عملية المصالحة والعملية الانتخابية، مع ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة؛ وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بقيادة مدنية؛ ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم العدالة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح قطاع الأمن، وفقا للمهام ذات الأولوية المحددة في الفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤).

١٤ - تقييم محنة الفئات الضعيفة من السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الموجودون في الجيوب في بانغي وفي جميع أنحاء البلد.

١٥ - حث البلدان التي ساهمت في بعثة الدعم الدولية السابقة بقوات وأفراد شرطة تم نقلهم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تعجيل شراء ونشر الجزء المتبقي من المعدات الإضافية المملوكة للوحدات.

١٦ - الإهابة بجميع الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى تقديم مساهمات مالية عاجلة لدعم عملية الحوار والمصالحة الوطنية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن إعادة تفعيل سلاسل الآليات القضائية والجنائية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

١٧ - الإهابة كذلك بجميع الشركاء الوطنيين توفير الدعم للعملية الانتخابية على سبيل الاستعجال، بسبل منها تمويل صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك المتعدد المانحين للانتخابات.

١٨ - الإعراب عن بالغ القلق إزاء الخطر الذي يهدِّد السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى الناجم عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعن تكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها وإزاء استعمال هذه الأسلحة ضد المدنيين المتضرِّرين من النزاع المسلح، والإشارة في هذا الصدد إلى ما لمساهمة حظر توريد الأسلحة الذي فرضه

مجلس الأمن من أهمية في مكافحة نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بطرق غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي منطقتها، وفي دعم أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن.

١٩ - التأكيد على الحاجة الماسة والضرورة الملحة لإنهاء الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، إلى العدالة، وفي هذا الصدد تأكيد ضرورة أن تعزز آليات المساءلة الوطنية وتنفذ دون إبطاء مذكرة التفاهم بشأن التدابير المؤقتة العاجلة المؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ التي تنصُّ، على وجه الخصوص، على إنشاء محكمة جنائية وطنية خاصة تتولى التحقيق في الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى وملاحقة الجناة.

٢٠ - الترحيب بالتعاون الجاري بين السلطات الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية التي فتحت تحقيقا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بعد الطلب التي تقدمت به السلطات الوطنية بشأن جرائم يزعم ارتكابها منذ عام ٢٠١٢.

٢١ - تبادل الآراء مع أعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم النساء المحليات والمنظمات النسائية المحلية في الميدان، وفقا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣).

٢٢ - الإعراب عن القلق إذ أن تجارة الموارد الطبيعية واستغلالها وتهريبها بطرق غير قانونية، بما في ذلك الذهب والماس، والصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار بها لا تزال تهدِّد السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٣ - ملاحظة الأهمية الحاسمة للتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات، بما في ذلك الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به في هذا الصدد الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون.

٢٤ - الإهابة بالسلطات الانتقالية مواصلة بذل جهودها الرامية إلى إعادة إحلال الإدارة المالية العامة السليمة والشفافة، تمشيا مع توصيات بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت بانغي مؤخرا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، ولا سيما التوصيات التي تدعو على وجه الخصوص إلى تعبئة الموارد المحلية، ولا سيما إيرادات الجمارك، مع الاحترام الكامل لأفضل الممارسات المالية بغية تغطية النفقات المتعلقة بسير عمل الدولة؛ تنفيذ خطط الإنعاش المبكر؛ وإنعاش الاقتصاد.

٢٥ - الإعراب عن التقدير لعملية الوساطة الدولية التي يقودها الرئيس ديني سساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو والتي يشارك فيها السيد سوميلو بوباي مايغا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والسيد عبد الله باتيلي، بالنيابة عن الأمم المتحدة، إلى جانب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصفته مقررا، وذلك بالنظر إلى انعقاد عقد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة والانخراط البناء للمنطقة في هذا الصدد.

الاتحاد الأفريقي

٢٦ - تدعيم الشراكة وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال تبادل الآراء بشأن القضايا التي تكون موضع اهتمام مشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفقاً للقرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢).

٢٧ - تبادل الآراء وبحث طرائق تعزيز آليات الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات وتدعيمها.

٢٨ - تبادل الآراء بشأن الأوضاع التي تكون موضع اهتمام مشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بالاستناد إلى جدول أعمال يتفق عليه كلا المجلسين.

بوروندي

٢٩ - الإحاطة علما بالتقدم الهام الذي أحرزته بوروندي منذ اعتماد اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠، لا سيما في إعادة إحلال الأمن والاستقرار في البلد، والترحيب بمساهمة بوروندي ومشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة في الصومال وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٠ - التأكيد على الحاجة الماسة إلى أن تكون العملية الانتخابية في عام ٢٠١٥ حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة وسلمية، مع كفالة المشاركة الفعالة للنساء كمراقبات وناخبات ومرشحات ووسيطات، بغية ضمان عدم عكس مسار ما أحرز من تقدم هام.

٣١ - تشجيع حكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فضلا عن جميع الأطراف صاحبة المصلحة في العملية الانتخابية، بما في ذلك المعارضة، على مواصلة تنفيذ مدوَّنة قواعد السلوك للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية وخريطة الطريق صوب إجراء الانتخابات وبذل المزيد من الجهود لكفالة إفساح المجال أمام جميع الأحزاب السياسية

وتحسين الحوار بين جميع الجهات الفاعلة السياسية بغية كفالة إيجاد بيئة مؤاتية تتسم بالحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥.

٣٢ - التأكيد على أنه من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية، وتشجيع المعارضة أيضا على القيام بدورها ومواصلة المشاركة في جميع مراحل العملية الانتخابية واستخدام الوسائل السلمية والديمقراطية لمعالجة أي منازعات انتخابية.

٣٣ - الإشارة إلى أن مجلس الأمن يولي اهتماما مستمرا للعملية الانتخابية في بوروندي والإشارة إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي التي تتمثل في متابعة العملية الانتخابية وإعداد تقارير عنها قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وفقا للقرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، والإهابة بحكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وجميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة كفالة التعاون الوثيق مع البعثة في هذا الصدد.

٣٤ - تقييم الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد والدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة الشواغل المتعلقة بالقيود المفروضة على حرية التعبير والرأي وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وبالتهديدات المستمرة ضد الصحفيين وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم العاملون في مجال حقوق الإنسان، وبالتقارير التي تفيد عن ممارسة التخويف والمضايقة والعنف السياسي والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

٣٥ - الإعراب عن القلق إزاء عدم كفاية التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب ودعوة حكومة بوروندي إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة إجراء تحقيق جدي في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة.

٣٦ - التأكيد على الأهمية القصوى لمكافحة الفقر والتشديد على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعمهما لعملية ترسيخ دعائم السلام والتنمية الطويلة الأجل في بوروندي، ودعوة حكومة بوروندي والشركاء الدوليين والوطنيين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات المتبادلة الواردة في البيان المشترك الصادر عن اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بوجمبورا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مع الترحيب بالعمل المتواصل لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

٣٧ - تكرار دعوة فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة المشكِّلة له إلى تكثيف الأنشطة التي تضطلع بها والتشديد على ضرورة التصدي للآثار المترتبة على مغادرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على النحو المحدد في الخطة الانتقالية المشتركة الانتقالية، لا سيما في مجالات الحوار السياسي والتيسير الرفيع المستوى والدعوة وحقوق الإنسان؛

وكفالة أن تكون الوظائف المتعلقة بشؤون المرأة والسلام والأمن ومجمل الجهود الرامية إلى تحقيق الإدماج مدرجة ضمن مهام فريق الأمم المتحدة القطري ومزوَّدة بما يوفره من موارد على النحو الواجب وأن تشكل جزءا من الحوار السياسي الجاري مع الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي.